KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الأوضاع الاقتصـادية (١٩٢٩-١٩٣٢) وانعكاسها على الوضع السياسي الداخلي النمساوي

أ.د. أحمد بهاء عبد الرزاق
البـاحثـة زهراء حسين عبد علي
كلية التربية للبنات/ جامعة الكوفة

DOI: https://doi.org/10.36322/jksc.v1i71.14733

الملخص:

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية ابتداء من عام ١٩٢٩ أزمة اقتصادية وقد اختلفت تلك الآزمة عن سابقاتها ليس بمدتها فحسب، بل بعمقها واتساعها وتأثيرها فلم تقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية ,انما شملت معظم الدول الاوربية سواء اكانت زراعية ام صناعية. وذلك بفضل الترابط الاقتصادي الحاصل بين الدول العالم, والدور الهام الذي اخذت تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الاولى اذ سرعان ما انتشرت عدواها في اقل من ثالثة سنوات. كانت النمسا واحد من أكثر الدول ضررا فيها لما تعانيه من عجز مالي ووضع اقتصادي منهار عقب هزيمتها في الحرب العالمية الاولى.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد، النمسا، الازمة الاقتصادية، الاتحاد الجمركي، العصبة.

Abstract:

Starting in 1929, the United States of America witnessed an economic crisis, and that crisis differed from its predecessors, not only in its duration, but in its depth, breadth and impact. It was not limited to the United States of America, but included most European countries, whether agricultural or industrial. This is thanks to the economic interdependence between the countries of the world, and the important role that the United States of America played in the global economy after

the First World War, as its infection quickly spread in less than three years. Austria was one of the countries most affected by it, due to its financial deficit and a collapsed economic situation after its defeat in the First World War.

Key word: Economic–austrian– economic crisis– customs union– the leagne

المقدمــة:

إنّ حدود النمسا بعد تفكك الامبراطورية التي تم تحديدها بموجب معاهدة سان جرمان كانت جزءًا من معاناة النمسا في أوائل العشرينات فلم تذق أي راحة من كثرة صعوباتها الاقتصادية والسياسية , فإن هذه الحدود حرمتها من أهم المناطق الزراعية عندما تم فصل المناطق الزراعية الأكثر إنتاجا مثل (بوهيميا, مورافيا , سيليسيا , غاليسيا, ...) عنها لم يكن بمقدورها أعالة نفسها .وكذلك المناطق الصناعية التي كانت سائدة في الأجزاء الغربية والشمالية من الإمبراطورية على الرغم من انها لم تكن متطورة بنسبة كبيرة في الصناعات إلّا أنّها كانت تمتلك مواد كبيرة ومتنوعة من الخام وصناعة النسيج والملابس لكن بعد تفكك الإمبراطورية فقدت النمسا صناعتها وبذلك تمزقت العديد من الروابط الاقتصادية فجأة وبعنف , أدّى تفكك المملكة الثنائية إلى دويلات صغيرة وإلى اقامة حواجز جمركية وفرضت قيودا تجارية بين بعضها وبذلك برزت النمسا كجمهورية هشة ومقطعه الأوصال وبدا تكييف النظام الاقتصادي وفق الظروف سياسية عملية صعبة جدا لان النمسا فقدت كل اسواقها ومواردها حتى إنّ عدد من البنوك والمؤسسات التجارية كانت على وشك الانهيار وبذلك تكون النمسا أمام تضخم اقتصادي ومستوى معيشي منخفض. تألف البحث من مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة. تطرق المبحث الاول الى (بداية الازمة الاقتصادية), اما الثاني فقد درس موضوع (الوضع الاقتصادي في الجمهورية النمساوية والاتحاد

الجمركي (١٩٢٩-١٩٣١):), في حين جاء المبحث الثالث بعنوان (انهيار المؤسسة المصرفية (كاريدنستالت)).

أولا: بداية الازمة الاقتصادية:

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية ابتداء من عام ١٩٢٩ ازمة اقتصادية وقد اختلفت تلك الآزمة عن سابقاتها ليس بمدتها فحسب، بل بعمقها واتساعها وتأثيرها فلم تقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية ,انما شملت معظم الدول الاوربية سواء اكانت زراعية ام صناعية. اذ سرعان ما انتشرت عدواها في اقل من ثالثة سنوات ، وتعود أسباب الازمة الاقتصادية الى النهضة الكبرى التي شهدها الاقتصاد الامريكي بعد الحرب العالمية الاولى ،فضلا عن انفتاح اسواق العالم امامه بشكل عام، واسواق اوربا بشكل خاص , ثم انغلاق هذه الأسواق امام البضائع الأمريكية، بحجة عودة المصانع الأوروبية الى الإنتاج بعد استقرار الأوضاع السياسية فيها إذ ان المصانع الأوروبية لم تنتج ما يكفي لسد حاجات الأسواق المحلية، وانما ايضا لسد حاجات الأسواق العالمية بشكل عام, واسواق مستعمراتها بشكل خاص.(١) وهذا ما ادى الى اغلاق الكثير من الأسواق في وجه المنتوجات الأمريكية، ورافق ذلك انخفاض نسبة الصادرات الأمريكية الى الخارج. وبسبب عدم استطاعة الحكومة الأمريكية تأمين الأسواق الخارجية لبضائعها من جهة، واستمرار انتاج الأمريكي بالنسب نفسها السابقة من جهة ثانية ، فقد ادى ذلك الى انخفاض اسعار هذه السلع وبشكل ملحوظ ولقد حاولت المصارف الأمريكية ان تنقذ الوضع الاقتصادي المتدهور، وذلك عن طريق تقديم القروض الى اصحاب المصانع والمشاريع الزراعية الكبرى وذلك الجل الوقوف في وجه الآزمة، ولكن رفض المستهلكين الأمريكيين، من الذين كانوا ينتظرون حصول انخفاض كبير في الأسعار عن شراء حاجياتهم ، ادى الى حصول كساد كبير ،ونتيجة لذلك توقف المدينون عن تسديد ديونهم مما ادى الى حدوث ازمة اقتصادية ومالية في الولايات المتحدة الامريكية وسرعان ما امتدت الى بقية دول العالم , وذلك بفضل الترابط الاقتصادي الحاصل بين الدول العالم , والدور الهام الذي اخذت تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الاولى.(٢)

تمخضت عن التطورات الاقتصادية – المتمثلة بالأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٩ من تشرين الأول ١٩٢٩– نتائج مأساوية سرعان ما القت بظلالها على أوروبا ك كل بسبب الترابط المالي والاقتصادي بين دول العالم الرأسمالي والدور المهم الذي أخذت تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب العالمية الأولى (١٩١٤–١٩١٨) في الاقتصاد العالمي عن طريق تقديمها اعتمادات الكبيرة لدول أوربا وعلى أثر الآزمة الاقتصادية العالمية أمتنع الأمريكيون عن إعطاء القروض إلى الخارج وإعادة تصدير رؤوس الأموال التي اقرضوها لأجل قصير، فكان هذا كافيا حتى تظهر الأزمة في الدول الاوربية ومن ثم في باقي العالم مسببةً ضيقا في حركة رأس المال وارتباكا اثر على كل النشاطات الاقتصادية وسياسية ابتداء من النشاط المصرفي.(٣)

هيمنت على وزارة شوبر التي تشكلت في تشرين الاول ١٩٢٩مشكلة رئيسية تمثلت بالأزمة الاقتصادية .عندما حدث انهيار سوق الاوراق المالية قي نيويورك الذي انذر ببداية الازمة الاقتصادية العالمية كانت الاوضاع في النمسا قد زادت سوءا نتيجة الاضطرابات التي بلغت ذروتها في اواخر عام ١٩٢٩ بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية والمعيشية وعجز الحكومة النمساوية عن إيجاد حلول للبطالة المتفشية؛ نتيجة لعسر التمويل الخارجي , ومن جهة ثانية اعلنت الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أوربا تخليها عن معيار الذهب وإدخال في تعاملاتها الخارجية العملات النقدية لتحل محل الذهب وهذا يبين كيف أنّ مجموعة من الدول وأغلبها ذات صلة وثيقة مع بريطانيا قد تخلت عن الذهب مما تسبب في انخفاض قيمة الجنيه الإسترليني بنسبة ما يقارب او اكثر من ٤٠٪ وعليه اعتمدت في الصرف على العملات النقدية. (٤)

كانت النمسا من بين الدول التي استطاعت أنْ تضع قيودًا في جميع التعاملات التجارية الخارجية تحسبا لفصل الصلة مع الذهب على الرغم من أنه يعد وسيلة رسمية في أي اتفاق يبرم مع باقي البلدان ويمثل احد أشكال الضوابط المستقرة لدعم العملة , كانت المشكلة تكمن في الأثار السلبية الناتجة من انخفاض قيمة العملة ،خاصة بعد الفوضى التي تلت الحرب العالمية الأولى مع امتناع المدينين عن الدفع، على

الرغم من أنّ تخفيض قيمة العملة ساعد على تقليل العبء خدمة الديون الخارجية، كانت سياسة اغراق الدول الفقيرة بالديون تضمن للولايات المتحدة وجودها سياسيا واقتصادياً في هذه الدول فتصبح خاضعة لها (٥). الأمر الذي تسبب في إنهيار بنك Boden–Creditanstalt أشتهر هذا البنك بكونه أحد أفضل البنوك في النمسا والذي كان في ذلك الوقت ثاني أكبر بنك مساهمة في ذلك البلد بعد بنك كريدتنستالت Creditanstalt(٦) وكان مرتبطًا بعدد لا يحصى من المؤسسات التي تعتمد عليها الحياة الاقتصادية الكاملة.هرع شوبر على الفور إلى تدارك الأمر عن طريق اقناع رئيس كريدتنستالت لتولي البنك المنهار ودمجه معه والذي كان عمله مفيدًا للنمسا ، ليس فقط على المستوى الوطني ولكن على المستوى الدولي أيضا .أدّى الإجراء الفوري لشوبر الذي انقذ Boden–Creditanstalt من الصعوبات التي واجهها من قبل بنك كريدتنستالت، إلى تهدئة القلق العام مؤقتا . (٧)

ثانيا: الوضع الاقتصادي في الجمهورية النمساوية والاتحاد الجمركي (١٩٢٩–١٩٣١):

قام المستشار النمساوي شوبر بزيارة رسمية إلى برلين في شباط ١٩٣٠ , من أجل فتح الاتصالات بين برلين وفيينا, وكان شوبر مؤيدا لكل ما من شأنه أنّ يضع الاساس للإنجاز الضم ليحطم خطط الاشتراكيين المسيحيين في إعادة النمسا إلى عهد آل هابسبورغ. وتم في أثناء الزيارة مفاتحته بمشروع أتحاد جمارك بين البلدين(٨) اذ أثرت الأزمة على المانيا بعد أنّ كانت تعد ثانِ اكبر دولة رأسمالية بعد الولايات المتحدة الامريكية ,بعد ان توقفت الأخيرة دعم الاقتصاد الالماني بالقروض والاستثمارات إضافة إلى فقدانها لأسواقها الخارجية ومطالبة الدول بالتعويضات, كل هذه الأمور أدّت إلى عرقلة الاقتصاد الألماني, وظهور البطالة ,لذا عمدت المانيا على تحسين اقتصادها عن طريق إقامة اتحاد مع النمسا وبالوقت نفسه يكون خطوة أولى نحو الضم .(٩)

عندما قام وزير الخارجية الالماني في الفتره ٣–٥ اذار ١٩٣١ جوليوس كورتيوس Julius Curtius(١٠) بزيارة رسمية إلى فيينا, واعيد فتح باب المفاوضات من جديد من أجل إقامة اتحاد جمركي يهدف لإنهاء

الحواجز الجمركية بين البلدين , واعتمادها التعريفية الجمركية الموحدة حيال بعض الدول الاخرى . أعرب شوبر، الذي يفتقر إلى البصيرة والقدرة الدبلوماسية ، عن موافقته على الاقتراح.(١١)

كان من المقرر أنّ تقدم كلا الحكومتين القرار الخاص بالاتحاد الجمركي إلى لجنة خاص بالاتحاد الاوربي ولما كانت كل من المانيا وفيينا على معرفة بردود الفعل التي لا ترغب بالمشروع والتي ستثير النزاعات السياسية لذا ابقيت المفاوضات سرا , كان كل من فينا وبرلين تعدان المشروع بصيغة قانونية بعيدة عن التعارض مع التزاماتها المنصوص عليها في المادة ٨٠ من معاهدة فرساي والمادة ٨٨ من معاهدة سان جيرمان التي تعهدت النمسا بالالتزام بها. وما دام الشرط في الالتزام ان استقلال النمسا يبقى محميا لذا رأى الطرفان أنّ استقلال الإدارة الجمركية في كل بلد على حدا وليس هناك هيئات جمركية مشتركة بينهما وهذا ما يوحي لدول أوروبا بان استقلال النمسا مصان. (١٢)

ولاستحالة تأجيل الاعلان عن الاتحاد الجمركي بعد تسريب الاخبار عنه من وزارة الخارجية في برلين، وانتشرت الأخبار في الحال قبل الأوان إلى جميع الجهات المعنية. تم تقديم احتجاجات فورية للحكومة النمساوية من قبل الوزراء الفرنسي والإيطالي والتشيكوسلوفاكي ،فكان لابد من عرض المشروع على جمعية العصبة بعد أنْ أصبح المشروع ذائع الصيت(١٣) , وقد دفع ذلك إلى استياء الحكومة الفرنسية الأمر الذي دفعها إلى شجبه , اذ رأته وسيلة لإنجاز الوحدة السياسية بطريقة غير مباشرة(١٤) ولغرض الهيمنة الألمانية السياسية على الدانوب. بوصفه انتهاكا للحظر الدولي المفروض على التوحيد النمساوي الالماني , أمّا موقف بريطانيا فنظرت للمشروع على انّه ليس كخطوة للوحدة السياسية كما رأته فرنسا , وانما هو يصب في فائدة الاتحاد الاوربي وتحسين وضعة الاقتصادي, وأعلنت بأنّها ترحب بالاتحاد والشروط الاقتصادية فيه(١٥) وبالنسبة لايطاليا , رأت المشروع كإشارة خير للاقتصاد الاوربي ويرجع موقفها هذا من قلقها لتزايد نفوذ فرنسا الذي تراه خطر اكبر من المانيا , لكن موافقتها كانت بشرط أنّ تعطيها المانيا ثمنا هو بسط نفوذها وهيمنتها السياسية على حوض الدانوب في مقابل تلك الموافقة ,إلاّ أنّ المانيا غير مستعدة لدفع الثمن الذي طالبت به روما لقاء التأييد.(١٦)

ابلغت روما في ٢٩ نيسان الحكومة البريطانية أنّ الإتحاد المقترح لم يكن مخطط له لمصلحة أوروبا العامة وأنّما لمصلحة الطرفين –النمسا والمانيا – وكانت بريطانيا ترى أنّ مشروع نزع السلاح في أوروبا متعثر بسبب الإتحاد , كما كان لمطالبات برلين المستمرة بإعادة النظر ببنود فرساي واصرارهم على المساواة مع فرنسا في التسليح , مما دفع الحكومة البريطانية أنّ تتقارب مع وجهات النظر الفرنسية, وبناءً على اقتراح بريطانيا في تقديم مذكرة بشأن الإتحاد وعرضه على مجلس العصبة جاء فيها أنّ تنظر العصبة فيما إذا كانت بنود الإتحاد منسجمة مع بنود معاهدتي فرساي وسان جيرمان , وكذلك لالتزامات النمسا التي تعهدت بها عند التوقيع على بروتوكولات جنيف ١٩٢٢ . كما طالبت المذكرة بالامتناع عن المعني في تنفيذ البروتوكول لحين توصل مجلس للقرار النهائي بشأنه(١٧) .فكان موقف الحكومة الألمانية , أنّها وافقت على عرض بنود الإتحاد على مجلس العصبة إلاّ أنّها أمتنعت عن تنفيذ ما تضمنتها المذكرة بخصوص الشرط الثاني , أمّا الحكومة النمساوية وافقت على هذا الشرط مما أجبر المانيا على الموافقة وبالتالي توقف الطرفان عن متابعة الإتحاد حتى صدور قرار العصبة.(١٨)

ثالثا: انهيار المؤسسة المصرفية (كاريدنستالت)

وبهذا الإتحاد جذبت النمسا فجأة أنتباه العالم الخارجي بفعل غير متوقع كما كان في توقيت سيئ ففي نيسان ١٩٣١ وجد بنك الائتمان للتجارة والاعمال (كاريدنستالت) نفسه في وضع محفوف بالمخاطر فقد تبين أنّ ميزانيته العمومية تعاني من عجز لا يقل عن ١٤٠ مليون شلن(١٩). نتيجة اندماجه وعمله في تولي التزامات Boden–Creditanstalt. اجبر من خلاله على طلب المساعدة من الدولة(٢٠). ولم يكن لدى الحكومة النمساوية الوسائل الاقتصادية للوقوف وراء خسائر البنك , فقامت فرنسا باستغلال تفوقها المالي لإجبار النمسا بالابتعاد عن الاتحاد(٢١) فإنّ الوضع الاقتصادي لفرنسا غير متضرر نسبيا بالأزمة الاقتصادية فكانت تمتلك مصارفها مدخرات ذهبية قدرت قيمتها ١٥٤٠٠٠٠٠٠ فرنك إلى جانب مليارات مِن العملة الاجنبية كانت مودعة في نيويورك ولندن , فكانت الدولة الوحيدة القادرة على تقديم القروض الدولية الكبيرة فلم تتوان عن استخدام تفوقها المالي لإجبار برلين وفيينا على تقديم تنازلات

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

سياسية فعمدت فرنسا سحب الكثير من أموالها الموجودة في النمسا ولما كانت النمسا تعتمد على رؤوس الاموال الاجنبية جعل سياستها الاقتصادية غير مؤمنة واقتصادها سهل الانهيار مما أدّى إلى انهيار أكبر مصارف النمسا Creditanstalt)) كريدتنسالت في ١٢ ايار ١٩٣١(٢٢) مما حدا بالحكومة والبنك الوطني إلى اتخاذ قرارات سريعة وخطوات فورية لتجنب وقوع كارثة فإنّ مالية الدولة كانت على وشك الانهيار ، بعد انهيار كريدتنسالت(٢٣) ولتسهيل إعادة أعمار البنك قام اندر بتمرير قانوني , الاول: وضعت الحكومة اموالاً جديدة (٥٠٠ مليون شلن) تحت تصرف بنك الائتمان وبالتالي اصبحت الحكومة مؤقتا مساهما كبيرا في البنك , بينما نص القانون الثاني: على أنّ وزارة المالية الاتحادية مخولة لتحمل الالتزامات بالاشتراك مع البنك للمبالغ التي عهد بها إلى هذا الاخير حتى ٣٠ حزيران ١٩٣٣ إلاّ أنّ هذه الإجراءات لم تحل المشكلة إنّما خطوة مؤقته للانهيار. (٢٤)

اجتمع مجلس العصبة في جنيف من (١٨–٢٣) آيار من أجل مناقشة بنود الاتحاد , وقررت إحالتها إلى المحكمة الدائمة للعدل الدولي في لاهاي , للبت والنظر فيما إذا كانت منسجمة مع بنود المعاهدة ام لا (٢٥), وقبيل الاعلان عن النتائج , واصلت فرنسا في ممارسة ضغطها على برلين وفيينا للتخلي عن المشروع وسعت لتخريب أيّ محاولات لمساعدة فيينا مِن قبل الدول الاخرى.(٢٦) وبضغط فرنسي وضع شرط امام النمسا مقابل الحصول على قسط من مصرف المدفوعات الدولي , وهو أنْ تجد النمسا سوق لسندات ميزانيتها , وبانهيار اقتصاديات كل الدول تقريبا , فلم يتبقَ إلاّ فرنسا لتطرق بابها ,مما أدّى إلى مناشدة النمسا لفرنسا في ١١ حزيران لمساعدتها , وافقت الحكومة الفرنسية على تقديم المساعدة عن طريق عصبة الأمم بشرط تنازلها الفوري والرسمي عن اتحاد الجمارك.(٢٧)

إنّ انهيار أكبر مؤسسة مالية , حولت انضار الحكومة عن الاتحاد الجمركي مؤقتًا لأنها سببت انهيار للاقتصاد النمساوي ككل اذ انها كانت مهيمنة على جميع مفاصل الحياة الاقتصادية النمساوية إذ بلغت الديون الخارجية للمصرف ٧٦ مليون شلن بعد الانهيار وعليه حاول المستشار تمرير المزيد من القوانين التي من الممكن ان تساهم في تقليل من حدة الانهيار حتى لا يغرق الاقتصاد النمساوي في الفوضى,

كانت احدى هذه القوانين هو تخفيض رواتب الموظفين الامر الذي عارضه الحزب الاشتراكي كما قدموا عريضة للحكومة جاء فيها التحقيق بانهيار البنك ومعرفة الأسباب والقبض على المسؤولين وإعادة جميع المسؤولين للمبالغ التي تجاوز بها دخلهم الشهري الف شلن منذ عام ١٩٢٨ الا ان الحزب عمل على سحب ممثليه من الوزارة في ٣٠ ايار ١٩٣١ الامر الذي افقد الحكومة اغلبيتها مما اجبرها إلى اتخاذ خطوة الاستقالة في حزيران ١٩٣١. (٢٨)

أقترح رئيس الجمهورية في ضل إنهيار البنك النمساوي والظروف الاقتصادية المتدهورة إقامة حكومة ائتلافية بين الاحزاب تنتشل النمسا من اوضاعها السياسية والاقتصادية البائسة وعليه لجأ رئيس الجمهورية بعد مزيد من المفاوضات الى كارل بورش Karl Baresch (٢٩) حاكم النمسا السفلى, من تشكيل حكومة أصبح فيها شوبر نائب المستشار, ووزير للخارجية (الذي وافق للانضمام لهذه الحكومة لغرض حسم مسألة الاتحاد الجمركي التي ما زالت غير محلولة) شهدت هذه الفترة استقرار سياسي نوعًا ما إلاّ أنّ الظروف الاقتصادية ساءت كثيرا زاد عجز الميزانية ,تراجع الانتاج الصناعي وزادت البطالة بنسبة ٢٠٪عن العام السابق. كان لابد من تخفيض الأجور والرواتب وحتى المعاشات التقاعدية. (٣٠)

وفي بيان برنامج الحكومة الذي القاه بورش أمام المجلس الوطني في ٢٢حزيران وصف الوضع المالي للدولة بأنّه خطير بسبب عجز الميزانية الذي بلغ ١٣٦مليون شلن وتراجع الإنتاج الصناعي اذا انخفضت الواردات النمساوية بنسبة ٢٠٪ والصادرات بنسبة ٣٠٪ وازدياد البطالة بنسبة ٢٨٪ سنويا(٣١). وعليةّ فإن الهدف الرئيسي للحكومة هو الحفاظ على توازن الميزانية عن طريق برنامج التقشف (تخفيض الاجور والرواتب وحتى المعاشات التقاعدية) الذي سيوزع بشكل عادل على مختلف شرائح الشعب ,مع أدخال ضرائب جديدة وتعديل الجمارك كما وعدهم بإجراء تحقيق لمعرفة أسباب انهيار كريدتنسالت كما أولى للسياسة الخارجية أهميه لرفع الاقتصاد النمساوي وخاصة علاقتها الخارجية مع المانيا .ومتابعة مشروع الاتحاد الجمركي. (٣٢)

أثار هذا البيان ردود فعل ايجابية بين النمساويين والمانيا التي اعتقدت أنّ الحكومة الجديدة وعلى رأسها بورش وشوبر سيدافعون عن مشروع الإتحاد الجمركي الذي لا يزال معلقا إلاّ أن عدم امكانية مواجهة الضغوط الفرنسية والاوضاع الاقتصادية المربكة, أدرك شوبر أنّ إصراره على المشروع – الإتحاد الجمركي – مع ما تعانيه النمسا من ضعف, والحاجه الماسة للحصول على مساعدة مالية من قبل العصبة المتوقفة بالدرجة الاساس على تعاون فرنسا الرافضة للمساعدة إلاّ بتقديم تنازلات سياسية فان مسألة تخليها عن مشروع الاتحاد كانت مسألة وقت لا أكثر وهذا ما اقلق الحكومة الألمانية وجعلها على يقين بأنّ النمسا سوف تقدم هذا التنازل أنّ دعت الضرورة. (٣٣)

من ناحية أخرى, كانت الحكومة الألمانية تدرك ان الانسحاب سيفسح المجال لتولي النازيين السلطة. فكانت مصرة على المشروع واستمرت على اصرارها ومن جانب اخر أنّ الوضع الاقتصادي المالي الألماني كان في وضع مربك الذي استغلته فرنسا ايضا كما فعلت مع النمسا بأنّها جعلت شرط – تأجيل سداد الديون الفعلية على المانيا لمدة عام كامل – موافقتها بالتنازل الالماني عن اتحاد الجمارك وايقاف نشاط المانيا في وسط أوربا وهي مناطق نفوذ فرنسا.(٣٤)

رفضت الحكومة الالمانية المقترح الفرنسي واصرت على المشروع , إلاّ أنّه وقبل إعلان المحكمة رأيها في الاتحاد . أعلن شوبر في٣ ايلول قائلا" بأن الحكومة النمساوية قررت التخلي عن فكرة الاتحاد الجمركي مع ألمانيا في ضوء الظروف السائدة في أوروبا ...ولا تعتزم على هذا الاساس متابعة المشروع وأنه سيتم إخطار عصبة الأمم. ترغب الحكومة النمساوية في أن تصدر ألمانيا إعلانًا مشابها "(٣٥) وبعد يومين اعلنت محكمة العدل الدولية بأغلبية ٨ الاصوات مقابل ٧, بأنّ اتحاد الجمارك المقترح متعارض مع الالتزامات النمساوية ويهدد استقلالها. بعد صدور أمر المحكمة ضمنت بريطانيا وفرنسا وايطاليا وبلجيكيا قرضا كبيرا للنمسا, لتمكينها من استعادة الموارد المالية الوطنية وتسوية قضية كريدتنسالت Creditanstalt.(٣٦)

الخـاتـمة:

بعد الانتهاء من كتابة البحث تم التوصل الى الاستنتاجات الآتية :

-أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينيات على النمسا بشكل سيء مثل أي مكان في اوروبا . لاسَّيما عندما انهارت أكبر مؤسسه مصرفية (كريدنستالت) في ايار ١٩٣١ حاولت الحكومة ترتيب اتحاد جمركي مع المانيا , إلاّ أنّه رفض من قبل حلفاء الحرب العالمية الأولى مما زاد من حالة الذعر من الافلاس بسبب ارتفاع معدلات البطالة إلى النصف المليون عام ١٩٣٢.

-اتباع النمسا لسياسة انكماشية صارمة واستراتيجية قائمة على التقشف كما خفضت الرواتب للموظفين واعانات البطالة وزيادة الضرائب وتخفيض جديد لعدد من موظفي الخدمة المدنية من أجل تقليل العجز في ميزانية الدولة كل هذه الاجراءات كانت من شأنها ان تساهم في الانعاش الاقتصادي إلاّ أنّه لم يحل الأزمة الاقتصادية والفوضى السياسة .

-يمكننا القول ان الحكومة حاولت اتباع سياسة اقتصادية صارمة غايتها استقرار الوضع الاقتصادي الا انها فشلت في الحفاظ على توازن الميزانية واعادة تنظيم البنك النمساوي بسبب العجز المالي العام بالإضافة إلى الاوضاع السياسية والانقسامات بين الأحزاب .

-لم يكن هناك أي استقرار سياسي فضلا عن ان الاحزاب كانوا معترضين على سياسة التقشف التي مارستها الحكومة ولكن دون نتيجة الأمر الذي ادى الى احداث أزمة في مجلس الوزراء.

الهوامش:

(١) بهجت شبيب فشاخ ,سياسية الولايات المتحدة الامريكية اتجاه النمسا (١٩٤٣-١٩٤٥),رسالة ماجستير ,(جامعة ذي قار : كلية الاداب ,٢٠١٤),ص١٠-١١.

(٢) دافيد اشانون , الولايات المتحدة الامريكية في الازمة الاقتصادية العظمى ,ترجمة: صلاح احمد,(القاهرة: الدار القومية ,د.ت),ص ٢٣-٢٤.

(٣) بهجت شبيب فشاخ , المصدر السابق , ص ١١.

(٤) مكرم سعيد ،الدولار يحكم بريطانيا، ط٢ ، (القاهرة: دار الفكر ، ١٩٥٦)،ص ص ١٢٥-١٥٣.

(5) Forrest H Capie , Capital Controls: A 'Cure 'Worse Than The Problem?, Institute Of Economic Affairs In Association With The Wincott Foundation, (London,2000), P.60.

(٦) Creditanstalt : أكبر مؤسسة مصرفية في النمسا , وتعتبر من أقوى البنوك على الرغم من القيود التي فرضتها معاهدة سان جرمان ، الا ان قروض الحرب والتعويضات التي فرضت على الدول المهزومة اضافة الى الظروف السياسية والازمات الاقتصادية اصبح الاقتصاد النمساوي يعاني من تضخم وكساد الامر الذي انعكس على كريدتنستالت واصبح غير قادر على اعادة الاموال للبنوك البريطانية والامريكية , مما حدا بالدولتين الى رفض تقديم أي قروض جديدة للنمسا . للمزيد عن تفاصيل العمل المصرفي النمساوي ينظر:

-Flora Macher, The Austrian Banking Crisis Of 1931(One Bad Apple Spoils The Whole Bunch),(London: School Of Economics ,2015).

(7) J. D. Gregory, Dollfuss And His Times,(London: Hutchinson & Co.1935),p138.

(8)Florence Jarnberg, The Austro-German Customs Union Op 1931 And Its Relation To The Anschluss-Movement, Master Thesis ,(Boston University: Arts College, 1942),P.56.

(9) R. D. Cornwell, World History In The Twentieth Century, (Hong Kong:N.pr,1988),P.46.

(10) جوليوس كورتيوس (١٨٧٧-١٩٤٨): سياسي الماني ولد في برلين ١٨٧٧, حصل على الدكتوراه في القانون من جامعة برلين ، من عناصر حزب الشعب الألماني German People's party وعضو في البرلمان من١٩٢٠ إلى ١٩٣٢، اصبح وزيراً للاقتصاد(١٩٢٨-١٩١١) ، عين وزير خارجية جمهورية فايمار(١٩٢٩-١٩٣١) بعد وفاة جوستاف ستريسيمان , كان من المؤيدين المتحمسين لتحقيق ضم النمسا الى المانيا .استقال ١٩٣١ بعد فشل مقترحه بأقامة اتحاد جمركي مع النمسا , ترك كورتيوس السياسة وعمل كمحامي حتى وفاته ١٩٤٨.للمزيد ينظر :

William G. Ratliff, Faithful To The Fatherland (Julius Curtius And Weimar Foreign Policy), (N.P:P. Lang, 1990).

(11) J. D. Gregory,Op.Cit,Pp.141-142.

(12) Florence Jarnberg, Op,Cit,Pp.78-81.

(13) J. D. Gregory,Op.Cit,P.142.

(14) ربما كانت فرنسا تخشى ان يعاد سيناريو الذي حدث في القرن التاسع عشر ١٨٨٧ عندما قامت المانيا بتوحيد الدويلات الالمانية عن طريق اتحاد اقتصادي.

(15) Hans Wilhelm Gatzke, European Diplomacy Between Two Wars, 1919-1939, (Chicago: Quadrangle Books. 1972),P110-112.

(16) Florence Jarnberg,Op.Cit,60.

(17)Albrecht-Carrié, A Diplomatic History Of Europe (Since The Congress Of Vienna), (New York: Harperm1958), P.454.

(18)Albrecht-Carrié,Op.Cit.P454.

(19) Wiener Sozialdemokratische(Zeitung), Bücherei,Nr.33,10. Mai 1931.

(20) Die Kreditanſtalt Muß Vom Staat Gestützt Warden, Arbeiter(Zeitung), Nr. 131, Dienstag, 12. Mai 1931.

(21) Florence Jarnberg,Op.Cit,Pp.82-84.

(22) Die Krise Der Kreditanstalt, Arbeiter(Zeitung),Nr.123, Mittwoch, 13. Mai 1931.

(23) J. D. Gregory,Op.Cit,P141.

(24) Florence Jarnberg,Op.Cit,Pp15-16.

(25) Albrecht-Carrié,Op.Cit.P454.

(26) Hans Wilhelm Gatzke,Op.Cit,P.114.

(27) Frankreich Will Defterreichs Außenpolitit Faufen, Arbeiter(Zeitung), Nr.161, Freitag, 12. Juni 1931.

(٢٨) اعلنت انكلترا عن استعدادها لتقديم قرض للنمسا بقيمة ١٥٠مليون شلن واعلن البنك الدولي عن قروض قصيرة الاجل سوف تمنح الى النمسا بقيمة ١٠٠مليون شلن وبذلك تكون الازمة الحكومية قد زالت الا ان الخبر وصل متأخربعد استقالة حكومة اوتو اندر .ينظر:

Abtritt Der Regierung Ender Der Kreditbankskandal Und Seine Folgen, Burgenländische Freiheit(Zeitung) , Nr26,Freitag, Den 19 Juni 1931.

(29) كارل بورش (١٨٧٨-١٩٣٦): سياسي نمساوي ينتمي إلى الحزب الاجتماعي المسيحي, درس القانون في جامعة فيينا عام ١٩٠١, تولى منصب مستشار النمسا للمدة(١٩٣١-١٩٣٢)بعدها اصبح حاكم النمسا السفلى(١٩٣٢-١٩٣٣)،عين وزير للمالية في حكومة انجلبرت دلفوس, توفي عام ١٩٣٦بشكل مفاجئ. للمزيد ينظر:

-O¨Sterreichischer Bundesverlag, Die O¨Sterreichischen Bundeskanzler,(Vien:1983.(SS.174-190.

(30) EdmondsonClifton Ear, The Heimwehr And Austrian Politics, 1918-1936, (Georgia: University Of Georgia Press,1937).,Pp.137-139.

(٣١) رافق الازمة المالية والمصرفية انحدار في الانتاج الصناعي اذا شهدت النمسا انخفاضا في الصناعة المعدنية اكثر من غيرها ولا يوجد سوى ١١ معمل قيد التشغيل. كما ان الانتاج الزراعي لم يسلم من النتائج السلبية للازمة انخفض سعر الحبوب من ١٨٠ الى ٥٣ سنتا للطن كثفت الحكومة النمساوية جهودها لحماية السوق الداخلية من خلال زيادة الرسوم الجمركية على السلع الزراعية من الخارج وزادت رسوم على القمح والشعير بنسبة ٢٠٠٪ ولحوم البقر بنسبة ٢٥٠٪ وحظرت واردات المنتجات الزراعية من البلدان الاخرى قامت الدولة بتحسين ظروف الانتاج الحيواني في المناطق الجبلية من اجل تخفيض العجز الكلي. ادى الركود الى ارتفاع معدلات البطالة كان اكثر من ٥٠٪ عاطل عن العمل في المناطق الصناعية وبسبب تخفيض الاجور امتنع عدد من العمال عن العمل وبالتالي زادت البطالة وزاد الضغط على الميزانية بسبب قانون التأمين ضد البطالة . للمزيد ينظر:

Miroslav Šepták,P.Z,St.,ST.141-145.

(32)Ibid,Pp139-140.;

(٣٣) حيدر شاكر عبيد , الأزمة النمساوية ١٩٣٣-١٩٣٨ ،رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية الآداب, ٢٠٠٢). , ص٤٦-٤٧.

(35)Quoted In :F.R.U.S, VOL. I, The Chargé In Austria (Swift) To The Acting Secretary Of State, 444, Vienna, August 31, 1931, P.M,P.273.

(36) Elisabeth Barker,Op.Cit,P.37.